جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٤٩)

رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى

"الجزء الأول: خلفية أساسية"

مارس ٢٠٠٢

شكر وتقدير

شارك فى هذا البحث فريق مكون من:

- أ.د. محمود محمد عبدالحى الباحث الرئيسى
- أ.د. إجلال راتب العقيلى
- أ.د. مصطفى أحمد مصطفى
- أ.د. فادية محمد عبدالسلام
- أ.د. محمد عبدالشفيع عيسى
- أ.د. سلوى محمد مرسى
- أ.د. مجدى محمد خليفة
- ومن المساعدين:
  - أ. عبدالسلام محمد عوض
  - أ. نجلاء علام
  - أ. صالح عزب حسن

ومع أن هذا العمل الذى بين أيدينا ملك لهؤلاء جميعا، إذ هو ثمرة جهدهم وفكرهم، إلا أن الباحث الرئيسى يتوجه إليهم جميعا بالشكر والتقدير على هذا الإنجاز داعيا الله عز وجل أن يكون فيه ما ينفع الناس والوطن. كما يتوجه الباحث الرئيسى بالشكر والتقدير لسكرتارية مركز العلاقات الاقتصادية الدولية على تحمل مشقة الكتابة والتصحيح على الحاسب الآلى، وهى مهمة ليست يسيرة.

كذلك يتوجه الباحث الرئيسى بالشكر والتقدير لإدارة المعهد، وللجنة البحوث، ولمركز التوثيق والنشر، على ما ساهم به كل منهم فى إخراج هذا العمل على الصورة التى يجدها القارئ بين يديه.

المحتويات

شكر وتقدير

المحتويات

تقديم

الفصل الأول : رؤية عامة للبيئة الدولية ومتغيراتها ومستقبل التنمية. ١

- البيئة الدولية: ماهيتها والقوى الفاعلة فيها ١
- المفاهيم: ٣

العولمة ٤

التنمية البشرية ٦

القدرة التنافسية ٩

حرية التجارة والتعاون الاقتصادى ١١

النمو الموجه بالصادرات ١٣

التكنولوجيا ١٤

- المتغيرات ١٥
- استنتاجات بشأن فرص التنمية وتوجهاتها المستقبلية ١٩
- هوامش الفصل الأول ٢١

الفصل الثانى : العولمة .. المفهوم والأبعاد والتكيف. ٢٣

- العولمة: المفهوم والتجليات ٢٧
- العولمة .. التكيف مع الترتيبات العالمية متعددة الأطراف ٣٢
- العولمة وترتيب البيت المصرى: ٣٤

على المستوى المحلى الكلى العام ٣٥

على مستوى السياسات ٣٥

على مستوى القطاعات ٣٥

على مستوى التعاون الإقليمى والدولى ٣٦

ختام الفصل ٣٧

- قراءات ومراجع للفصل ٤٠

الفصل الثالث : الشركات متعدية الجنسيات .. طبيعتها وأنشطتها وانعكاساتها. ٤١
- ماهية الشركات متعدية الجنسيات ٤٢
- أهم خصائص الشركات متعدية الجنسيات ٤٣
- علاقة الشركات متعدية الجنسيات بالدولة الأم والدولة المضيفة ٤٦
- أشكال الشركات متعدية الجنسيات ٤٩
- أشكال مستحدثة فى نشاط الشركات متعدية الجنسيات ٥١
- وضع الشركات متعدية الجنسيات فى الاقتصاد العالمى ٥٢
- الأبعاد الاقتصادية والسياسية للشركات متعدية الجنسيات ٥٥
- هوامش الفصل ٦١
- ملحق إحصائى للفصل ٦١
الفصل الرابع : مفاهيم القدرة التنافسية وتقييم مؤشراتها. ٦٥
- مفهوم التنافسية وأسسها النظرية ٦٦
- مؤشرات المنافسة الدولية وأساليب قياسها: ٦٧
مؤشرات الاقتصاد الكلى ٦٨
مؤشرات التنافسية للاقتصاد الجزئى ٧٦
مؤشرات التنافسية للأنشطة الاقتصادية ٨١
- رؤية لبعض سياسات تعزيز القدرة التنافسية فى العالم والواقع المصرى ٩٠
- هوامش الفصل ٩٦
- ملحق للفصل ٩٨
الفصل الخامس : البعد التكنولوجى فى القدرة التنافسية (مدخل نظرى وإشارات تطبيقية للخبرة اليابانية). ٩٩
- المناظرة بين المدخل الليبرالى والمدخل الاستراتيجى ١٠٢
- رواد المدخل الاستراتيجى ١٠٤
- نظرية النمو الداخلى وأهمية البحث والتطوير ١٠٥
- التجديد الفكرى: من الاقتصاد القياسى إلى الاقتصاد السياسى ١٠٦
- نظرية دورة حياة المنتج ١٠٨
- التكنولوجيا والتنافسية .. خبرات ودروس من التجربة اليابانية ١٠٩

- الدروس المستفادة (مداخل لتنمية القدرة التنافسية المصرية) ١١٣
- هوامش الفصل ١١٨
الفصل السادس : الخدمات والعولمة .. تحرير تجارة الخدمات في إطار الجات. ١١٩
- مفهوم الخدمات والتجارة الدولية فيها ١٢٠
- تطور التجارة الدولية للخدمات وملامح تحريرها ١٢٢
- القدرة التنافسية لقطاع الخدمات المصرى ١٢٥
- الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات وآثارها على الدول النامية ١٢٨
المبادئ الأساسية ١٣٠
أثر الاتفاقية على الدول النامية ١٣٢
- آثار الاتفاقية على بعض القطاعات فى الاقتصاد المصرى ١٣٤
آثار الاتفاقية على الاقتصاد المصرى عامة ١٣٤
أثر الاتفاقية على قطاع النقل البحرى ١٣٧
أثر الاتفاقية على صناعة الدواء ١٤٠
اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وأثرها على قطاع الدواء ١٤٢
آثار الاتفاقية على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات ١٤٥
- هوامش الفصل ١٤٩
الفصل السابع : التجارة وحركة رؤوس الأموال مع التركيز على الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر. ١٥١
- اتجاهات التجارة الخارجية ١٥٢
تطور الميزان التجارى ١٥٢
هيكل الواردات السلعية ١٥٣
التوزيع الجغرافى للواردات السلعية ١٥٤
الهيكل السلعى للصادرات ١٥٦
التوزيع الجغرافى للصادرات ١٥٧
- حركة رؤوس الأموال ١٥٨
أشكال الاستثمارات الأجنبية ١٥٨

- الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ١٦٠
- التوزيع القطاعى للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ١٦٤
- هوامش الفصل ١٦٧
- ملحق إحصائى للفصل ١٦٨
خاتمة ١٧٦

تقديم

ما من شك أن مصر الدولة والمجتمع لم تكن ــ ولن تكون ــ فى وقت من الأوقات بمعزل عن تفاعلات ومتغيرات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فى دوائر محيطها الإقليمى والعالمى، ودوائر انتمائها التى لا تنفصل فيها شخصيتها عن العروبة والإسلام فى حين أن موقعها الجغرافى وتاريخها الحضارى يضيف إلى انتماءاتها دائرة أفريقية وأخرى آسيوية وثالثة عالمية. ولم تكن هذه الحقيقة مؤثرة على تاريخ مصر القديم والحديث فى علاقاتها الإقليمية والدولية فقط، وإنما امتد هذا التأثير أيضا إلى التفاعلات المحلية، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، عبر هذا التاريخ الطويل وأيا كان نظام الحكم والاقتصاد الذى ساد بها.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا غرو إذن أن تتعدد وتتنوع دوائر التعامل والتعاون الخارجية لمصر مع مختلف مكونات المجتمع الدولى سواء كانت هذه المكونات دولا أم تكتلات إقليمية أم مجموعات ومنظمات على هذا المستوى أو ذاك. ولما كانت مجالات وأشكال التعامل والتعاون مع هذه المكونات متنوعة وتختلف فى طبيعتها والتزاماتها والنتائج التى تترتب عليها، فضلا عن احتمالات تعارض هذه الالتزامات والنتائج خاصة فى المجالين الاقتصادى والسياسى، يصبح من الضرورى أن تخضع تعاملات مصر، وأشكال تعاونها، مع العالم الخارجى لدراسات متعمقة تهدف إلى استكشاف جوانب التكامل والتناقض بين الدوائر المختلفة لهذه التعاملات والأشكال بحيث يمكن اقتراح ما يدعم جوانب التكامل ويتجنب مواطن التناقض، وإن استحكمت هذه الأخيرة يصبح من الضرورى تطبيق معايير موضوعية (استراتيجيا وعمليا) لأولويات دوائر الحركة ومجالات التعامل والتعاون وأشكال وآليات كل منهما.

غير أننا نسترعى الانتباه ــ ابتداءً ــ إلى أن "شخصية مصر" الدولة والمجتمع بأبعادها والتزاماتها المتعددة، وبمسئولياتها الوطنية والقومية والإقليمية والعالمية، لا تترك مجالا لأن يكون استبعاد أى من دوائر ومجالات التعامل والتعاون الخارجى ضمن النتائج التى يمكن أن تنتهى إليها مثل الدراسة التى بين أيدينا. فقدر السياسة المصرية وواجبها أن تنشط على مستوى هذه الدوائر والمجالات مجتمعة، وذلك أمر نسلم به ونشجعه مبدئيا على أن يكون محكوما بالهدف العام لتعظيم العائد الوطنى والقومى من علاقات مصر الخارجية، وتعزيز قدراتها على التفاعل الإيجابى مع

التغيرات الإقليمية والعالمية المصاحبة للمد المتزايد للعولمة وما تتيحه من فرص وما تفرضه من تحديات. ولاشك أن تحقيق هذا الهدف العام وإن كان يفرض عدم استبعاد أى من دوائر ومجالات التعامل والتعاون مع العالم الخارجى إلا أنه يحتم إخضاعها لأولويات والتنسيق بينها خاصة إذا ما اتخذت العلاقات شكلا اتفاقيا يرتب حقوقا والتزامات متبادلة بين أطرافها.

فى هذا الإطار تقع دراستنا هذه التى تسعى إلى تقديم "رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى" بهدف دعم جوانب التكامل بين هذه الدوائر كلما أمكن ذلك، والوصول إلى معايير تحدد أولوياتها، وأولويات مجالات التعامل والتعاون، من وجهة نظر الأهداف المحلية والقومية لمصر الدولة ومصر المجتمع بحيث تعين هذه المعايير على تجنب احتمالات التناقض والتعارض بين التزامات مصر تجاه تلك الدوائر ووفقا لمجالات التعامل والتعاون المختلفة اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية أم ثقافية. وإذا ما حققت الدراسة هذه الأهداف، ولقيت استجابة فى فكر وعمل صناع القرار ومتخذيه، تكون هذه خطوة هامة فى اتجاه تفعيل حقيقى، يستند إلى أسس واقعية، لأشكال ومجالات التعامل والتعاون مع الدوائر المختلفة لحركة مصر فى علاقاتها الخارجية.

وفى ضوء طبيعة موضوع الدراسة وتشعب أبعادها، فقد استقر رأى فريق البحث على القيام بها على مرحلتين أساسيتين: الأولى تقدم خلفية أساسية للوصول إلى رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون المصرى الخارجى، وذلك فى الجزء الأول. أما الجزء الثانى فيركز على تقييم فعالية الدوائر المتعددة للتعاون المصرى مع الخارج بأشكاله المختلفة واستشراف مستقبل هذا التعاون. وطبقا لخطة العمل، يقتصر المنتج البحثى للعام الحالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ على الجزء الأول، بينما سيكون الجزء الثانى محل اهتمامنا فى العام القادم بإذن الله.

وفى إطار كون هذه المرحلة الأولى تركز على الخلفية الأساسية فقد تم تقسيم هذا الجزء الأول إلى سبعة فصول الأول منها له صفة تمهيدية حيث يقدم رؤية عامة للبيئة الدولية ومتغيراتها وانعكاساتها على مستقبل التنمية، وذلك من خلال تناول بعض المفاهيم والمتغيرات الأساسية ذات الصلة بخصائص البيئة الدولية وتوجهاتها. أما الفصل الثانى فيولى اهتماما خاصا لمفهوم العولمة، وأبعادها وسبل التكيف مع الترتيبات العالمية متعددة الأطراف. ويعنى الفصل الثالث بتوضيح

طبيعة الشركات متعدية الجنسيات وأنشطتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بينما يركز الفصل الرابع على مفاهيم القدرة التنافسية وتقييم مؤشراتها من خلال قراءة تحليلية نقدية لهذه المفاهيم والمؤشرات، مع الاهتمام بتحديد موقع مصر طبقا لهذه المفاهيم والمؤشرات. ويواصل الفصل الخامس الاهتمام بالقدرة التنافسية من منظور مناقشة البعد التكنولوجى لها، مع إشارات تطبيقية، تستند إلى دروس الخبرة اليابانية، بهدف طرح ما يمكن أن يكون مدخلا لتفعيل البعد التكنولوجى فى رفع القدرة التنافسية لمصر.

أما الفصلين السادس والسابع فيجمعهما إطار محاولة استكشاف الوضع النسبى للاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى من خلال قطاع الخدمات وما يرتبط به من حقوق الملكية الفكرية (الفصل السادس) وتدفقات التجارة وتحركات رؤوس الأموال (الفصل السابع).

وعلى هذا النحو يكون هذا الجزء الأول من الدراسة قد أسهم فى تقديم العناصر الرئيسية التى ترسم الخلفية الأساسية لتقديم رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون المصرى متعدد الأطراف والأشكال من خلال تقييم فعالية الدوائر والأشكال واستشراف مستقبلها (وذلك هو موضوع الجزء الثانى من الدراسة والمتوقع القيام به خلال العام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمشيئة الله).

الفصل الأول

رؤية عامة للبيئة الدولية ومتغيراتها ومستقبل التنمية

ما من شك فى أن تناول أبعاد الإطار الاستراتيجى لدراسة تقدم "رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى" يستدعى التعرف على واقع ومتغيرات البيئة الدولية التى تنشأ وتتطور فيها هذه العلاقات، ولما كانت هذه الأخيرة لا يجب أن تتخذ لها مسارا بمعزل أهداف المجتمع فى تحقيق تنمية شاملة ومتواصلة يصبح من الضرورى استشراف مستقبل هذه التنمية فى ضوء خصائص البيئة الدولية ومتغيراتها. ومن ثم فإن محور اهتمام هذا الفصل هو تقديم بانوراما وصفية تحليلية لهذه البيئة ومتغيراتها، ثم تقديم بعض الملاحظات الأساسية حول انعكاس هذه البيئة على فرص التنمية وتوجهاتها المستقبلية.

البيئة الدولية: ماهيتها والقوى الفاعلة فيها

المقصود بالبيئة الدولية هو ذلك الإطار الإقليمى والدولى الذى تدور فيه مختلف العلاقات بين الدول، وهو إطار يتحدد بقوانين وأعراف دولية، وبمنظمات ومؤسسات إقليمية ودولية، وبمحتوى العلاقات الدولية، وأخيرا بتوزيع عناصر القوة بين الدول أطراف هذه العلاقات. ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة إذا ما ذهبنا إلى أن هذا المحدد الأخير كان وما زال هو الأكثر فاعلية فى تحديد ملامح الإطار الإقليمى والدولى للعلاقات بين الدول، ومن ثم خصائص ومقومات البيئة الدولية والمتغيرات المؤثرة فيها. يؤيد ذلك أن ما تزخر به الساحة الدولية من تكتلات اقتصادية، تأخذ أشكالا متنوعة ولا تخل من درجات متباينة من التكتل السياسى، ما هو فى حقيقة الأمر سوى ترتيبات تستهدف استجماع عناصر للقوة الاقتصادية والسياسية والثقافية (بل والعسكرية فى بعض الأحوال) لتتمكن الدول أطراف التكتل من التأثير فى البيئة الدولية ومتغيراتها خدمة لمصالح هذه الدول.

ولعل دور علاقات القوى فى تشكيل البيئة الدولية والتأثير على المتغيرات الفاعلة فيها يقدم تفسيرا مقبولا لمحاولات تنميط هذه البيئة، منذ ما يربو على عقد من الزمان، فى إطار تلك الظاهرة التى يصطلح على تسميتها بالعولمة. وتعد الليبرالية الاقتصادية وما يرتبط بها من نظم اقتصادية تقوم على آليات السوق هى القاعدة الرئيسية لهذا التنميط، ويقوم على حراستها ثالوث "صندوق النقد الدولى ــ البنك الدولى ــ منظمة التجارة العالمية". وما كان لهذه القاعدة أن تسود البيئة الدولية وتشكلها، وبالتالى ما كان للعولمة فى ثوبها الحالى أن تكون، لولا ذلك التحول من النظام الدولى ثنائى القطبية إلى نظام دولى وحيد القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تتربع على قمة العالم من حيث استحواذها على عناصر القوة الاقتصادية السياسية العسكرية.

ولا نجانب الصواب إذا ما قلنا إن انفراد الولايات المتحدة بمركز القيادة والتوجيه منذ بداية تسعينات القرن العشرين وإن كان هو العنصر الحاسم فى الزخم الهائل الذى تلاقيه العولمة إلا أنه فى نفس الوقت من أهم عوامل افتقاد الأسس الواضحة لتحديد كنه هذه الظاهرة، كما أنه من أهم عوامل تشويه نموها. وليس أدل على ذلك من هذا الانفصال بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية ــ بينما الأصل أنهما متلازمتان ــ الذى يمكن رصد دلائل عليه ليس فى دول نامية فقط (حيث تغض الولايات المتحدة وتوابعها الطرف عن ممارسات قمعية لهذا التيار أو ذاك طالما أن النظم الحاكمة تدور فى فلك العولمة بمفهومها الأمريكى) ولكن أيضا فى عدد من الممارسات والقضايا داخل الدول المتقدمة ذاتها (خذ مثلا ذلك الحظر المفروض فى معظم هذه الدول ــ إلى حد التجريم والإرهاب ــ على مناقشة منطلقات ودعاوى الحركة الصهيونية).

هذا فضلا عما أتت به هذه الظاهرة من انتهاك لسيادة الدول (الضعيفة طبعا) بدعوى التدخل لأسباب إنسانية، وهو تدخل تمارسه دول متقدمة (تحت مظلة الأمم المتحدة أو خارجها) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لمعايير يجمعها خطان رئيسيان هما تأمين المصالح الخاصة لهذه الدول، وحصار وتصفية أى فرص لظهور ونمو نمط حضارى مخالف للنمط الغربى عامة والأمريكى خاصة.

وفى سبيل تحقيق هذين الهدفين ليس هناك ما يمنع القوى المسيطرة فى "النظـــام الدولـــى" السائد منذ بداية تسعينات القرن العشرين من تبنى المبدأ ونقيضه فى نفس الوقت علـــى ســاحات مختلفة إقليمية ودولية. فحرية التجارة قاعدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ولكـــن انتهاكـــها ــ فـــى صور شتى من الحمائية الجديدة ــ حق للكبار إذا ما هددت هذه الحرية مصالحهم، والديمقراطيـــة هى الرسالة التى تأخذ الولايات المتحدة ــ ومن ورائها حلفائها ــ على عاتقها أن تنشـــرها بيـــن دول العالم النامى ودول المعسكر الشرقى السابق ولكن لا مانع من قهر إرادة الشعب الفلســـطينى (بل وإبادته) انتصارا لاستعمار استيطانى ومبادئ أيديولجية عنصرية سافرة ومقنعـــة، ولا مـــانع أيضا من الشطط والتزييف والادعاءات الكاذبة والتشهير وازدواج المعايير باســـم مبـــدأ حمايـــة الأقليات (عرقية كانت، أم دينية، أم سلوكية) إلى حد الإرهاب السياسى والاجتمـــاعى لحكومـــات وأغلبيات جماهيرية فى عديد من الدول هنا وهناك.

فى هذه البيئة الهلامية أخذت تتوالى على مجتمع الدول والشعوب مفـــاهيم ومصطلحـــات ومعايير جديدة، وإن لم يكن جوهرها ومحتواها منبتا الصلة بجذور وأصول ضاربة فـــى أعمـــاق متباينة للزمن، كما حدثت تغيرات جذرية فى الأهمية النسبية للمتغيرات الفاعلة، ســـلبا أو إيجابـــا، فى المجالات المتعددة للعلاقات الدولية. وفى فصل تمهيدى يصعب بلا شك استنفاد كل ما يمكـــن أن يقال بشأن بعض من هذه المفاهيم والمتغيرات، ناهيك عن الإحاطة بها جميعا. ومن ثم لا مفـــر فى هذا المقام من الاختيار من بين هذه المفاهيم والمعايير والمتغيرات، والتركيز بشأن كل منـــها، على ما يخدم أهداف الدراسة التى بين أيدينا. وهى أهداف تتمحور حول استكشاف معالم الإطـــار الاستراتيجى لدراسة وتقييم علاقات التعاون المصرى الخارجى متعدد الأطراف والأشكال.

المفاهيم:

نتناول هنا أهم ما نراه من مفاهيم ذات صلة بفرص وأشكال التعاون الدولى فى المجـــالات الاقتصادية ، سواء بالنسبة لمصر أو غيرها من الدول، وتتمثل هذه المفاهيم فيما يلـــى: العولمـــة، التنمية البشرية، القدرة التنافسية، حرية التجارة والتعاون الاقتصادى، النمو الموجـــه بـــالتصدير، التكنولوجيا. ونظرا لأن معظم هذه المفاهيم سيرد فى صلب الدراسة، فى الفصول التالية، فضـــلا

عن أن البعض منها يكاد يكون مستقرا فى الأدبيات ذات الصلة، فإننا نكتفى هنا بتناولها على نحو شديد التركيز:

العولمة: على الرغم من أن هذا المصطلح وافد حديث على الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ــ فعمره فى الاستخدام لا يكاد يتجاوز مستهل العقد الأخير من القرن العشرين ــ إلا أن تمحور العديد من مفاهيم العولمة[1] حول الأبعاد الاقتصادية الدولية، (متمثلة فى التجارة الدولية السلعية والخدمية، وحركة رؤوس الأموال فى شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة، وما يرتبط بذلك من انتقال للمعارف الفنية وأساليب الإنتاج، وأنشطة الشركات عابرة القوميات) والتغيرات الحادثة فى الأهمية النسبية لكل منها، من شأنه الإشارة بقوة إلى أننا أمام مصطلح جديد لمضمون، أو جوهر، قديم نسبيا إذا سلمنا فعلا بأن العولمة تتمحور حول هذه الأبعاد الاقتصادية.

بيد أنه قد يكون من الأوفق أن ننظر إلى العولمة كمصطلح جديد لمضمون، أو جوهر، وإن لم تتضاءل فيه أهمية الأبعاد الاقتصادية (ومن هذه الزاوية فهو قديم نسبيا) إلا أنه يتجاوز هذه الأبعاد إلى آفاق سياسية واجتماعية وثقافية وعلمية وتكنولوجية أصبحت تطوع لها، وتخدمها، مساحات متزايدة من العلاقات الاقتصادية الدولية (خاصة العلاقات المالية التى أصبحت فى مركز الصدارة داخل هذه العلاقات الاقتصادية الدولية). وليس أدل على ذلك من أنه على الرغم من اعتماد مبدأ حرية التجارة إطارا للعلاقات الاقتصادية الدولية على النحو تعكسه أحدث تطورات اتفاقيات الجات التى أسفرت عنها جولة أوروجواى، يتصاعد الاتجاه لإخضاع التجارة الدولية لشروط اجتماعية وسياسية (مثل عمالة الأطفال، واستغلال المرأة، وحقوق الإنسان، والإرهاب) ولشروط بيئية الكثير منها يتجاوز القدرات التكنولوجية المتاحة للدول النامية، واستخدام الحصار الاقتصادى لتحقيق أهداف سياسية معينة.

إن إخضاع فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية لمثل هذه الشروط الاجتماعية والسياسية والبيئية، فضلا عن تغذية وتدعيم التحول لاقتصاد السوق والخصخصة فى ظل النفوذ المتزايد للشركات متعدية الجنسيات فى مختلف مناحى الحياة، والثورة المتصلة فى مختلف العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية فى مجالات الإنتاج والمعلومات والاتصال والمواصلات، كلها عوامل تسبغ

على العولمة التى نتحدث عنها الآن أبعادا تتجاوز مجرد التدويل المتزايد للأنشـــطة الاقتصاديـــة، لتشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية[٢] على نحو ما تقره وتقبله القـــوة المســيطرة (الولايات المتحدة وحلفائها) على الساحة العالمية.

وربما يكون من أدق ما يعبر بإيجاز عن كنه العولمة وأهم معالمها ما جاء فـــى التقريـــر الدولى للتنمية البشرية (١٩٩٩) الذى يذهب إلى أن "العولمة ليست جديدة، ولكن العصر الحالى لـــه سمات مميزة تتلخص فى أن تقلص بعدى الزمان والمكان واختفاء الحدود من شأنهما ترابط حيـــاة الشعوب على نحو أعمق، وأكثر كثافة، وأسرع من أى وقت مضى ... والعولمـــــة هـــى عمليـــة تتجاوز تدفقات النقود والسلع إلى اعتماد متبادل ومتنامى بين شعوب العالم، وهى ليســـت مجـــرد إدماج اقتصادى وإنما أيضا ثقافى وتكنولوجى، علاوة على أسلوب الحكم والإدارة"[٣].

وأيا كان مفهوم العولمة وأبعادها، وأيا كان ميزان حسناتها وسيئاتها، وأيا كان التفاوت بيـــن حظوظ الدول من مغانمها ومغارمها، فقد أصبحت حقيقة واقعة لا يمكن، وليـــس مـــن الحكمـــة، تجاهلها كظاهرة عامة، ولا تجاهل متغيراتها الفاعلة فى مجالات الحياة المختلفة.

ولكن عدم تجاهل مثل هذه الظاهرة ومتغيراتها والتفاعل الإيجابى معها شـــىء والانبـــهار العاجز المستكين أمامها شىء آخر. فإذا كان من المطلوب والمرغوب فيه أخـــذ هـــذه الظـــاهرة ومتغيراتها فى الاعتبار، والتفاعل الإيجابى معها بالإصرار على المشاركة فى صياغـــة وإعـــادة صياغة أطرها وقواعدها والعمل على الاستفادة القصوى من الفرص التى تتيحها، والعمـــل علـــى تلافى آثارها السلبية وهى كثيرة، فإن من المطلـــوب والمرغـــوب فيـــه أكـــثر ألا تقـــع الـــدول والمجتمعات فريسة الانبهار والاستكانة لهذه الظاهرة ومتغيراتها وكأنها قدر محتوم لا فكاك منـــه، فمعنى ذلك الانصياع لمتطلبات الحياة، فى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة والسياســـية والتكنولوجية، فى ظل نموذج حضارى وحيد (النموذج الغربى) تسعى فيه قلة مـــن الـــدول إلـــى التزود باستمرار بمقومات الازدهار وبفرص متنوعة ومتجددة للتخلص من مشكلات عديدة لديـــها من خلال الهيمنة على الكثرة الغالبة من أعضاء المجتمع الدولى.